Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 3, 2022

Deanship of Scientific Research

Social Dominance Orientation and Acceptance of Political Elections: the Role of Support for Democracy and Perceived Political Justice

Mohamad Kamal, Azzam Amin*

Doha Institute for Graduate Studies.

https://doi.org/10.35516/hum.v49i3.1334

Received: 21/10/2020
Revised: 21/1/2021
Accepted: 7/4/2021
Published: 15/5/2022

* ***Corresponding author:*** azzam.amin@dohainstitute.edu.qa

Abstract

This study investigates the psychological mechanisms underpinning voter division regarding the 2012 Egyptian political elections. The 2012 Egyptian presidential elections saw a division emerge between those who described the election as free and fair and their results must be accepted; and those who described it as being dishonest. No in-depth psychological study has examined such divisions using a social dominance orientation perspective. This study used an online 29-item self-report questionnaire for Egyptian residents in the State of Qatar (n = 370). The results showed that the extent to which individuals accepted or rejected the election outcomes was negatively correlated to both the social dominance orientation (r = -26, p <.001, Mean = 2.12, SD = .50), the perceived political justice (r = - .37, p <.001, Mean = 1.60, SD = .67); and positively correlated with the attitude towards support for democracy (r = .40, p <.001, Mean = 3.93, SD = .55). Multiple regression analysis showed that both perceived political justice and attitudes toward support for democracy predicted the degree to which people will accept election results. A discussion is offered with respect to how social dominance orientation affects the extent to which individuals accept or reject election outcomes through both perceived political justice and adherence to democratic attitudes.

Keywords: Dominance orientation; support for democracy; political justice; acceptance of elections.

التوجه نحو السيطرة الاجتماعية وتقبّل نتائج الانتخابات السياسية: دور متغيريّ دعم الديمقراطية والعدالة السياسية المتصورة

محمد كمال، عزام أمين*

معهد الدوحة للدراسات العليا.

ملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآليات التي تؤدي إلى الانقسام بين الناخبين والمتابعين في وقت الانتخابات السياسية، سواء كانت رئاسية أو برلمانية حيث ينقسم هؤلاء إلى مؤيدين للنظام السياسي القائم ولديهم آراء سلبية تجاه من يعارضه، ومعارضين للنظام السياسي الحاكم ولديهم آراء سياسية سلبية عنه. ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبيان مؤلف من (29) فقرة، وتم تطبيقه على عينة مؤلفة من 370 مقيمًا مصرياً في دولة قطر، وتدور فقرات الاستبيان حول الانتخابات الرئاسية المصرية التي جرت عام 2012 وانقسم بشأنها المصريون بين من وصفها بأنها انتخابات نزيهة ويجب قبول نتائجها، وبين من وصفها بأنها غير نزيهة وأدت لوصول الرئيس محمد مرسي وحزبه للحكم. و أظهر تحليل النتائج أن مدى قبول أو رفض الأفراد لنتائج الانتخابات يرتبط سلبياً بدالة إحصائية بكل من التوجه نحو السيطرة الاجتماعية (r = -.37, p < .001, Mean = 2.12, SD = .50 =)، والعدالة السياسية المُتَصَوَّرة (r = -.37, p < .001, Mean = 1.60, SD = .67 =)، وارتباطاً إيجابياً بالاتجاه نحو دعم الديمقراطية (r =.40, p < .001, Mean = 3.93, SD = .55 =). وأظهر تحليل الانحدار المتعدد أن كل من العدالة السياسية المتصورة والاتجاه نحو دعم الديمقراطية يتنبآن بمدى قبول الناس لنتائج الانتخابات. كما أظهر تحليل المتغير الوسيط أن العدالة السياسية المتصورة للنظام والاتجاه نحو دعم الديمقراطية يتوسطان بشكل كامل في العلاقة بين متغيّر التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية ومتغير مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات. وخلصت الدراسة إلى أن التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يؤثر على مدى قبول أو رفض الأفراد لنتائج الانتخابات من خلال كل من العدالة السياسية المُتَصَوَّرة وتبني اتجاهات داعمة للعملية الديمقراطية.

الكلمات الدالة :التوجّه نحو السيطرة، دعم الديمقراطية، العدالة السياسية، قبول الانتخابات.

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan. All Rights Reserved.

المقدّمة

يُعتبر السلوك الانتخابي من الموضوعات المهمة التي درسها علم النفس الاجتماعي، حيث حاول المتخصصون في هذا العلم الإجابة عن عدّة أسئلة متعلقة بهذا الأمر، مثل: كيف نقرر من ننتخب؟ ولماذا ننتخب بهذا الشكل؟ وهل يُمكن التنبؤ بالسلوك الانتخابي أم لا؟ (Houghton, 2014).

وبحسب هوتون (Houghton) انقسمت الأبحاث التي حاولت الإجابة عن هذه الأسئلة إلى مجموعتين؛ ركّزت **الأولى** على العوامل الخارجية وطبيعة المواقف التي تتحكم بسلوك الأفراد (situationism)، ومنها على سبيل المثال نظرية "دليل النزعة السياسية" (index of political predisposition)، التي وضعها كلّ من لازرفيلد وبيرلسون (Lazarsfeld, Berelson, & Gaudet, 1948). في حين اعتمدت **الثانية** على العوامل الداخلية (نزعات) في تفسير السلوك، كاعتقادات الفرد وقيمه واتجاهاته وشخصيته (dispositionism)، ومنها على سبيل المثال لا التخصيص، الدراسات التي تبنّت مقاربة الإنسان الاقتصادي، أو تلك التي اعتمدت على "مقاربة التماهي الحزبي" (party identification approach). واعتمدت هذه الأخيرة على عدة نظريات معروفة في علم النفس الاجتماعي، كنظرية الهوية الاجتماعية، ونظريات الاتساق المعرفي.

وتركز هذه الأبحاث بشكل عام على السلوك الانتخابي، أي عملية التصويت نفسها والعوامل التي تتحكم بها، دون أن تأخذ بالاعتبار المواقف التي يتبناها الأفراد من نتائج عملية التصويت. فعندما يتم الإعلان عن الانتخابات على مقاعد سياسية أو نقابية لمؤسسة ما، ويتم تقديم المرشحين المتنافسين على هذه المقاعد؛ ينقسم الناس عادة إلى ثلاثة أقسام حيال هذه الانتخابات، وهي: المؤيدون لطرف ما، والمعارضون للطرف ذاته، والكتلة الصامتة التي تكتفي بالصمت وعدم المشاركة. وبعد إعلان نتائج الانتخابات، وخاصة في حال الانتخابات السياسية؛ ينقسم الناس إلى مؤيد ومعارض لهذه النتائج. ونجد فيها أن بعض المحسوبين على الطرف الخاسر يشكّك في هذه النتائج. والأمثلة كثيرة على ذلك، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الانتخابات الرئاسية النيجيرية، التي أجريت عام 2019، حيث شكّك أنصار حزب الشعب الديمقراطي في النتائج، متهمين الحزب الفائز بالانتخابات بأنه قام بالتزوير (The guardian, 2019)، في حين قال مؤيدو النظام الحاكم الفائز: "إن الانتخابات أجريت في أجواء ديمقراطية، وكانت تتسم بالنزاهة، ولم تشهها أية اختراقات قانونية" (Al Jazeera, 2019). والأمر ذاته حصل عندما تم الإعلان عن نتائج انتخابات رئاسة الوزراء في بريطانيا عام 2019، وفوز مرشح حزب المحافظين بوريس جونسون، حيث أبدى المعارضون له من حزب العمال خيبة أمل كبيرة، وشعوراً بالإحباط لدرجة أن بعضهم كان يبكي بشدة بسبب هذه النتائج (The Washington Post, 2019).

وفي عالمنا العربي، لدينا التجربة المصرية مثالاً حيّاً على هذه الانقسامات، ففي عام 2012 حينما تم الإعلان عن الفائز في الانتخابات الرئاسية، وكان الرئيس الأسبق الراحل محمد مرسي؛ قام مؤيدو المرشح الرئاسي المنافس له، أحمد شفيق، بالتعبير عن رفضهم لنتائج الانتخابات من خلال افتعال أعمال عنف بحجة أن الانتخابات كانت مزورة (Almasryalyoum, 2012)، وذلك على الرغم من أن الانتخابات كانت تحت إشراف قضائي، وتابعتها مؤسسات حقوقية دولية، ووصفت بأنها حرة ونزيهة ولم تشبها أية شبهة تزوير (Center, 2012; International peace institute, 2012).

تهدف الدراسة الحالية إلى فهم أسباب انقسام الناخبين بشأن نتائج الانتخابات السياسية، ولماذا يشكّك بعضهم في نتائجها رغم أنها تتم في أجواء ديمقراطية دون تزوير أو تجاوزات قانونية، بينما يقبل بعضهم الآخر هذه النتائج، ويرى الطرف الفائز أنه الطرف المستحق، ويحترم نتائج الانتخابات. كما تلقي الدراسة الضوء على دور كلّ من التوجّه نحو السيطرة الاجتماعية والعدالة السياسية المُتصوّرة ودعم الديمقراطية في هذه الانقسامات، من خلال دراسة اتجاهات عينة من المصريين الموجودين في قطر نحو انتخابات 2012 في مصر.

<u>أولاً: الإطار النظري</u>

في هذا المبحث، سيقدم الباحثان عرضاً نظرياً لمتغيرات البحث، وهي: التوجّه نحو السيطرة الاجتماعية، والعدالة السياسية المتصوّرة، ودعم الديمقراطية. ومن خلال هذ التقديم سيتطرّق الباحثان لأهم الدراسات في مجال علم النفس الاجتماعي، التي تناولت هذه المتغيرات.

1- التوجّه نحو السيطرة الاجتماعية (Social Dominance Orientation):

ظهرت نظرية السيطرة[1] الاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي (Pratto et al, 1994)، وبحسب هذه النظرية، فإن جميع المجتمعات البشرية قائمة على أساس تراتبي هرمي (hierarchical) إلى حد ما، يكون فيها جماعة (أو عدة جماعات)، عدد أعضائها قليل نسبياً، مسيطرة، تقع في قمة الهرم الاجتماعي، حيث تتمتع بالعديد من الامتيازات كالسلطة والوضع الاجتماعي المرتفع والوظائف المرموقة، وعدد آخر من الجماعات التابعة (عدد أعضائها كبير إلى حد ما) تقع في أسفل الهرم الاجتماعي، يتقلّد أعضاؤها الوظائف الدنيا، ووضعهم الاجتماعي أقل درجة.

والمبدأ الأساسي في هذه النظرية هو أن لدى كل فرد من أفراد المجتمع توجّه نحو السيطرة الاجتماعية (Social dominance orientation (SDO، وهو يشير إلى اتجاه عام لدى الأفراد أو المجموعات البشرية لدعم التراتبية الاجتماعية، والسيطرة على الآخرين، والتمييز، واللامساواة بين الجماعات الموجودة في الهرم الاجتماعي (Pratto & Sidanius, 2004).

ولقياس التوجّه نحو السيطرة الاجتماعية، طوّر Sidanius و Pratto (1994)مقياساً مؤلفاً من 16 فقرة لهذا الغرض، ويعمل بشكل جيد كمقياس متكامل يتنبأ بالاتجاهات السياسية، مثل المحافظة السياسية Political conservatism، ودعم الإيديولوجيات التي تبرر عدم المساواة، ومعارضة السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من المساواة بين الجماعات (Ho et al, 2015).

[1] في بعض المراجع العربية تُترجم كلمة dominance بهيمنة، ولكن الأغلبية يترجمها سيطرة.

وتفترض هذه النظرية أن التوجه نحو السيطرة الاجتماعية (SDO) يرتبط إيجابياً بالإيديولوجيات التي تعزز التسلسل الهرمي الاجتماعي، وسلبياً بالإيديولوجيات التي تقلل من هذا التسلسل (VanLange et al, 2011). فمثلاً أشارت نتائج دراسة براتو وزملائها (Pratto et al, 1994) التي أجريت في أميركا إلى أن التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع معتقدات التمييز بين الأفراد على أساس النوع الاجتماعي (الجنس)، ومع المحافظة (conservatism) والنخبوية الثقافية (cultural elitism)، كما بيّنت نتائج هذه الدراسة أن التوجه نحو السيطرة الاجتماعية مرتبط بشكل دال بتفضيل العمل العسكري ضد العراق، وتفضيل تعليق الحريات المدنية في وقت الحرب. وفي دراسة أخرى لسيدانيوس وزملائه (Sidanius et al, 1994) أظهرت النتائج أن التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يرتبط إيجابياً بالتفكير الصفري (Zero-Sum Thinking) لدى الأفراد. وتنظر الجماعات ذات التوجه المرتفع نحو السيطرة الاجتماعية إلى الجماعات الأخرى على أنها جماعات منافسة لها وربما تهدد بقاءها. وهذا ما أظهرته أيضاً دراسات أحدث (Dukitt & Sibley, 2007; Asbrock et al, 2010). وفي أبحاث أخرى أشارت النتائج إلى أن التوجه نحو السيطرة مرتبط كذلك بمدى احترام حرية اختيار الأفراد وحاجاتهم الحياتية (Lalljee et al, 2007).

ومما أشارت إليه الدراسات السابقة، هو أن الأشخاص ذوي المستوى المرتفع من التوجّه نحو السيطرة الاجتماعية؛ يتميزون بأنهم يعبّرون بحريَّة عن مشاعرهم وأفكارهم التي يكوّنونها عن أنفسهم وعن الآخرين (Bergh et al, 2015). وبعبارة أخرى، هم لا يهتمون كثيراً بكبت مشاعرهم، بالإضافة إلى أنهم يميلون إلى استخدام القوة والسيطرة على المجموعات الأخرى لتحقيق أهدافهم (Ho et al, 2012). وأشارت دراسات أخرى إلى أن الأفراد ذوي المستوى المرتفع من التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يقاومون التغييرات السياسية والاجتماعية (Sidanuis et al, 2004)، كما أنهم يرون أن مكاسب أعضاء الجماعات الخارجية هي خسارة بالنسبة لهم (Eiback & Keegan, 2006). كما أشار Ho وآخرون (2015) إلى أن الأفراد ذوي المستوى المرتفع من التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يتصرفون بعدوانية تجاه محاولات التغيير السياسي، ويعارضون بشدّة محاولات إعادة توزيع الثروات داخل المجتمع.

وهذا ما أكدته أيضاً دراسات حديثة، أجريت على المجتمع المصري، كدراسة Blaydes (2010) ودراسة Armbrust (2013). حيث وجدت الدراستان أن طبقة النخبة، ورجال الأعمال الداعمة لنظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك؛ عارضت بشدة محاولات تغيير النظام، كما أنها دعمت الثورة المضادة، ووقفت معها بشدة من أجل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011.

ومن ناحية أخرى، بينت الدراسات أن الأفراد ذوي المستوى المنخفض من التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يميلون إلى مساعدة الجماعات ذات الوضع الاجتماعي المنخفض، ودعم النساء لتولي المناصب القيادية، والمطالبة بحقوق الأقليات (Pratto et al, 2013)، ودعم الديمقراطية والحريات (vassar, 2006). ويتبنون قيماً تقلل من التسلسل الهرمي الاجتماعي، مثل الإيثار والتسامح والتعاطف (Pratto et al, 1994)، وينادون بالمساواة بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع (Kugler et al, 2014).

وبناءً على الأدبيات السابق ذكرها، فإن الجماعات التي تتمتع بسلطة معينة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية؛ تعارض بشدة الإجراءات والسياسات التي ربما تمكّن أعضاء الجماعات الأخرى من الوصول إلى ثروات المجتمع، بل وتسد عليها الطرق التي يمكن من خلالها الوصول إلى تلك الثروات. ولذلك، فإنه يمكن القول: إن الأفراد يتبنون اتجاهات وسلوكيات سياسية سلبية حيال نتائج الانتخابات، إذا كانت هذه النتائج تتعارض مع مصالحهم وامتيازاتهم في المجتمع، سواء كانت هذه المصالح والامتيازات تتعلق بالجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي (Holt et al, 2018; Harnish et al, 2018). ولذلك يتوقع الباحثان أن التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً بمدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات أو رفضها.

2- العدالة السياسية المُتَصَوّرة (Perceived Political Justice):

يُعرّف رينشتاين العدالة السياسية بأنها استخدام القانون والمحاكم للحد من الصراع على السلطة (Rheinstein, 1962). كما يشير مفهوم العدالة السياسية إلى استخدام النظام القضائي من أجل تقويض النفوذ السياسي للسلطة، ويمكّن هذا النظام القضائي أفراد الشعب من الاحتجاج عن طريقه، وذلك في المجتمعات التي تسمح بالتنافس المفتوح على السلطة السياسية (Encyclopedia, 2019). والنظام السياسي القائم على العدالة السياسية يسعى إلى احترام سيادة القانون، و احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على النظام العام (Wagner, Alexander, Halla & 2009). وفي حدود علم الباحثَين، لا يوجد تعريف واضح ومباشر لمفهوم العدالة السياسية المُتَصَوَّرة، ولذلك يعرفانه على أنه يعني كيفية إدراك الأفراد للإجراءات والسياسيات التي يقوم بها النظام السياسي القائم، حيث يتصور بعض الأفراد أن النظام السياسي يحقق هذه العدالة في المجتمع، ولذلك يساندون هذا النظام ويؤيدونه، في حين أن بعضهم الآخر يكون لديهم تصور سلبي، أي أنهم يرون أن النظام السياسي غير قائم على مفهوم العدالة السياسية، لذلك يكون لديهم موقف سلبي منه.

ويرتبط مفهوم العدالة السياسية المُتَصَوَّرة بنظرية تبرير النظام System Justification Theory، حيث تفترض النظرية أن الأفراد يبحثون عن أسباب مقنعة لتبرير ممارسات النظام السياسي (Jost et al, 2014). ويظهر هذا جليّاً عندما يبرر الأفراد ممارسات النظام السياسي ذي الطبيعة الاستبدادية، مثل: تبرير إعطاء امتيازات للنخبة الحاكمة على حساب أفراد الشعب، بداعي أنهم مسؤولون عن هذا الشعب. وكذلك تبرير وضع قيود على الأحزاب المعارضة، وحرمانها من بعض الامتيازات الاقتصادية والسياسية، بداعي المحافظة على النظام العام للدولة (Howard & Roessle, 2006). ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أن تبرير بعض أفراد المجتمع لممارسات النظام السياسي الحاكم لا يقتصر فقط على طبقة النخبة المستفيدة من الأوضاع القائمة في المجتمع؛ بل يحظى أيضاً بدعم بعض الأفراد المنتمين إلى الجماعات المحرومة من الامتيازات (اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية) التي تتمتع بها تلك النخب (Jost & Van der Toorn, 2014).

وثمّة أيضاً علاقة ارتباطية بين متغيّر تبرير ممارسات النظام السياسي، ومتغيّر دعم اللامساواة داخل المجتمع ومقاومة الأفراد لمحاولات التغيير Brandt, (Renya & 2017)، فالأفراد الذين يدعمون اللامساواة داخل المجتمع، أو بالأحرى الذين لديهم مستوى مرتفع من التوجه نحو السيطرة الاجتماعية؛ لا يميلون

فقط إلى تبرير سياسات اللامساواة التي يمارسها النظام السياسي، بل يقبلون هذه الممارسات ويدعمونها، ويسعون بشكل حثيث للمحافظة على هذه السياسات (Vargas-Salfate et al, 2018). وفي المقابل، فإن الأفراد الذين لديهم معتقدات ديمقراطية بشكل عام؛ يميلون إلى قيم المساواة في المجتمع، وعدم إعطاء الشرعية للأنظمة السياسية التي لا تحترم وعودها، ولا تحقق هذه المساواة (Gürşimşek & Göregenli, 2006; Zimmerman & Reyna, 2013).

باختصار، إن الأفراد الذين يبررون أفعال الأنظمة السياسية القائمة، هم أكثر معارضة لأية محاولة للتغيير السياسي داخل المجتمع، وربما ينعكس هذا على اختياراتهم السياسية، ومواقفهم إزاء الانتخابات السياسية، التي يرون أنها إذا أُجريت في أجواء ديمقراطية فإنها قد تأتي بنظام سياسي جديد. وبناءً عليه، يعتقد الباحثان أنه في المجتمعات التي تحكمها أنظمة سياسية تطبّق سياسات تزيد من اللامساواة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويهيمن فيها النظام الواحد على الحياة السياسة؛ فإن العدالة السياسية المُتَصَوَّرة للنظام السياسي ترتبط بالموقف من دعم الديمقراطية، والتوجّه نحو السيطرة الاجتماعية، وترتبط هذه العوامل الثلاثة ارتباطاً وثيقاً بمدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها.

3- دعم الديمقراطية Support for democracy:

عُرّفت الديمقراطية على أنها نظام سياسي تكون فيه الجماعات المختلفة أيديولوجياً واجتماعياً مؤهلة قانونياً للتنافس على السلطة السياسية، ويتم انتخاب حكام السلطة المؤسساتيين من قبل الشعب، وهؤلاء الحكام مسؤولون أمام الشعب (Vanhanern, 2004). وأشار Kekic (2007) إلى أن الحد الأدنى من السمات الأساسية للديمقراطية هو أن تقوم الأنظمة على حكم الأغلبية وبموافقة الشعب، ووجود انتخابات حرة ونزيهة، وحماية الأقليات، واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وعليه فإنّ الفكرة الرئيسة في الديمقراطية، هي أن الشعب له الحق في تحديد من يحكمه، وهي الضامن لحقوق معينة للمواطنين وحرياتهم (Sodaro, 2004).

ويختلف الأفراد في اتجاهاتهم نحو الديمقراطية، فبعضهم لديه اتجاه سلبي، وبعضهم الآخر لديه اتجاه إيجابي، والأخير هو ما يقصده الباحثان بدعم الديمقراطية، فهو يتضمن المبادئ الأساسية التي يؤمن بها الفرد فيما يتعلق بالقيم الديمقراطية والتطلع إلى تحقيقها، مثل: المساواة بين أفراد المجتمع، وحرية التعبير، والحق في الانتخاب، ورفض حكم الجيش (Dahl, 1998; Morselli & Passini, 2012). وبشكل أكثر إجرائية، يُعرّف الباحثان دعم الديمقراطية بأنه تفضيلات الأفراد للديمقراطية ومساندتها، كدعم الانتقال السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وفصل السلطات، وغيرها من تجلّيات الديمقراطية.

وبحسب روبينس، فإنه على الرغم من أن المشهد السياسي تغيّر كثيراً في دول الربيع العربي؛ فإنّ الديمقراطية تبقى النظام السياسي المفضَّل لمواطني هذه الدول (Robbims, 2015). ففي مصر على سبيل المثال، يرى 53% من المصريين أن الديمقراطية، هي أفضل أشكال الحكم في البلاد (المؤشر العربي، 2017)،[2] وعزا أفراد العيّنة الأمور السلبية التي آلت إليها العملية السياسية في البلاد إلى السياسة الخاطئة لجماعة الإخوان المسلمين أثناء تواجدها في الحكم، وبرأيهم أن الديمقراطية بريئة من الأوضاع السلبية التي وصلت إليها البلاد.

وفي ورقته البحثية التي قدمها كريستوفر أندرسون في جامعة مونتريال، والتي شملت دراسة 24 دولة من أوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية بالإضافة إلى أستراليا (Anderson, 2012)، وجد أن تفضيل القيم الديمقراطية يرتبط ارتباطاً سلبياً باللامساواة الاقتصادية، حيث يكون الأفراد الذين يتمتعون بميزات اقتصادية عن الآخرين أكثر معارضة للديمقراطية وقيمها، ولذلك فإن المجتمعات التي تعيش في ظل أنظمة ديكتاتورية، والتي تكون فيها اللامساواة مرتفعة، نجد أن النخبة تكون أقل ممارسة للديمقراطية، وذلك بسبب خشيتها من إعادة توزيع الثروات (Meltzer, Allan & Richard, 1981).

وبحسب تقرير المبادرة المصرية للحقوق المصرية (2017)، فإنه في عام 2014 كان 10% من السكان في مصر يمتلكون 73.3% من الثروات. وكانت هذه الفئة التي تحظى بامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية، بخلاف الفئات الأخرى في المجتمع، هي التي تعمل على الحفاظ على الحالة السياسية، التي حصلت في ظلها على هذه الامتيازات (Parcelo, 2017).

4- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أكدت الدراسات السابقة التي أشرنا إليها أعلاه على دور التوجه نحو السيطرة الاجتماعية في التنبؤ بتبرير ممارسات النظام السياسي، والموقف من اللامساواة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما تناولت بطريقة غير مباشرة علاقته باتجاهات الأفراد نحو الديمقراطية والمساواة بين أفراد المجتمع. وعلى الرغم من ذلك يوجد نقص شديد في الدراسات التي تتناول علاقة التوجه نحو السيطرة الاجتماعية وموقف الناخبين من نتائج الانتخابات بصفة عامة، والانتخابات السياسية بصفة خاصة. ولذلك نحن بحاجة إلى معرفة الأسباب التي تدفع الأفراد لقبول نتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، من خلال نظرية السيطرة الاجتماعية. حيث يتوقع الباحثان أن التوجه نحو السيطرة الاجتماعية له علاقة مباشرة أو غير مباشرة، بدرجة قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: لماذا يقبل بعض الأفراد نتائج الانتخابات في حين يرفضها بعضهم الآخر، وذلك على الرغم من أن هذه الانتخابات قد أُجريت في أجواء حرة ونزيهة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل التوجه نحو السيطرة الاجتماعية له علاقة بمدى قبول الأفراد نتائج الانتخابات السياسية أو رفضها؟

[2] https://www.dohainstitute.org/en/News/Pages/ACRPS-Releases-Arab-Index-2017-2018.aspx

- هل العدالة السياسية المُتَصَوَّرة، ودعم الديمقراطية، لهما دور في درجة قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها؟

- إلى أية درجة يؤثّر كلّ من العدالة السياسية المُتَصَوَّرة ودعم الديمقراطية في العلاقة بين التوجه نحو السيطرة الاجتماعية ودرجة قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها؟

5- أهمية الدراسة:

يأمل الباحثان أن تشكِّل هذه الدراسة مرجعاً نظريّاً معرفيّاً للباحثين العرب في مجال علم النفس الاجتماعي والسياسي، إذ رغم أهمّيّة نظريّة السيطرة الاجتماعية، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي الأول والثاني،[3] وتطلّع المجتمعات العربية إلى التغيير؛ فإنه لا يوجد حتى الآن دراسات كافية ووافية عن هذه النظرية باللغة العربية. ومن هنا، فإن الدراسة الحالية تسعى ضمن حدودها إلى تقديم جهد متواضع في هذا المجال. أما تطبيقيّاً، فتُشكِّل هذه الدّراسة خطوة أولى للبحوث الميدانيّة على المجتمعات العربية، وتَوجّه أفرادها نحو السيطرة، ولعلها بذلك ستساعد الباحثين العرب، ومراكز البحث العربيّة على دراسة المجتمعات ومدى تقبلها للديمقراطية والتعددية والمساواة، وتصوراتها عن العدالة السياسية، وخاصة في ظلّ الظروف السياسية والاقتصادية الحالية.

6- فروض الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات التي تطرحها الدراسة، يفترض الباحثان الآتي:

1- ثمّة علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مدى تقبّل الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية، وبين كل من التوجه نحو السيطرة الاجتماعية من جهة، والعدالة السياسة المتصوّرة من جهة أخرى.

2- ثمّة علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، وبين دعم الديمقراطية.

3- يؤثّر التوجه نحو السيطرة الاجتماعية على مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، من خلال كلّ من العدالة السياسية المُتَصَوَّرة ودعم الديمقراطية.

وللتحقّق من الفرض الثالث؛ اقترح الباحثان نموذجاً على الشكل (1)[4] الآتي:

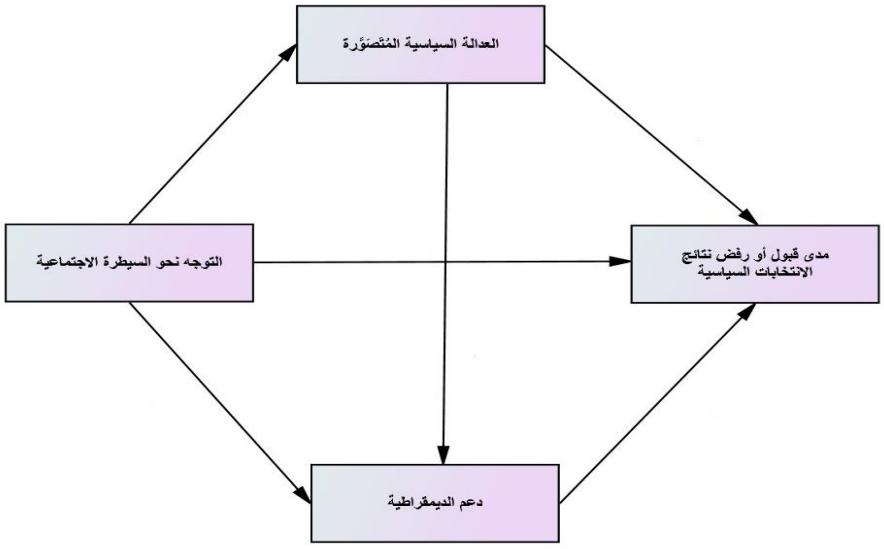

ثانياً: المنهج والإجراءات

1- منهج البحث:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفيّ الارتباطي، كما تم استخدام النمذجة البنائية للتحقّق من فرضيات الدراسة المتعلّقة بالنموذج المقترح، والذي يشرح العلاقة بين التوجه نحو السيطرة الاجتماعية ومدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات أو رفضها، عن طريق كل من العدالة السياسية المُتَصَوَّرة ودعم الديمقراطية.

[3] الربيع العربي الأول 2011 في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين، والثاني 2019 حيث اندلعت مظاهرات احتجاجية في كل من العراق ولبنان والسودان والجزائر.

[4] النموذج من اقتراح الباحثين، ويعبّر عن تصورهما للعلاقة بين المتغيرات.

1-1- مجتمع الدراسة وعينتها: تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية، من الأشخاص المتوفرين والراغبين في المشاركة (Convenience sample)، حيث طُبّقت الدراسة الحالية على الجالية المصرية المقيمة في قطر، لتكوّن مجتمع الدراسة؛ لأنها تضم شرائح عمرية ومهنية مختلفة، ويصل عددها حسب تقديرات وزارة القوة العاملة والهجرة في مصر إلى 200000 ألف مصري. كما أنها ذات تنوّع من الناحية الاجتماعية، وينحدر أفرادها من مختلف المحافظات المصرية، ويمثّلون الاتجاهات السياسية المختلفة، سواء الداعمة للنظام المصري الحالي أو النظام السابق (نظام الرئيس الأسبق محمد مرسي)، أو أولئك الذين ليس لديهم اتجاه سياسي واضح. ولذلك يُعدّ مجتمع الجالية المصرية في قطر مشابهاً بدرجة كبيرة للمجتمع المصري. ويجب أن ننوّه كذلك، إلى أن تجربة الانتخابات الرئاسية المصرية التي جرت في جو من الديمقراطية عام 2012 والانقلاب عليها عام 2013، من التجارب النادرة في الوطن العربي. كما توقّع الباحثان أن استجابات المصريين المغتربين للبنود التي تتعلق بالجانب السياسي ستتمتع بدرجة حرية أكبر من كونهم في مصر؛ لأنهم بعيدون عن أية ضغوطات سياسية مباشرة.

وبالنسبة للوصول لأفراد العينة، اتبع الباحثان طريقتين هما: الأولى، تصميم استبيان إلكترونيّ على منصة Qualtrics، ووضع رابط الاستبيان على موقع التواصل الاجتماعي Facebook، وتحديداً على مجموعة تضمّ تجمّعاً كبيراً للمصريين في قطر. الثانية، طباعة الاستبيان ورقياً، وزيارة تجمّعات العمال السكنية وعرض الدراسة عليهم من أجل الإجابة عليها، والسبب في ذلك هو ضمان تنوّع أفراد العينة، حيث لوحظ أن بعضا فئات العمال لا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، وبعضهم الآخر قد لا يجيد القراءة والكتابة بشكل جيد ليتمكن من فهم عبارات الاستبيان.

وتكوّنت عينة الدراسة من 370 فرداً من الجالية المصرية المقيمة في قطر، تراوحت أعمارهم بين 20 و 56 سنة، وبلغ متوسط عمر أفراد العينة 38 عاماً، بانحراف معياري قدره (SD = 8.48)، أما عدد الذكور فكان 244 (65.9%)، بانحراف معياري قدره (SD = .47)، وعدد الإناث كان 126 (31.9%)، بانحراف معياري قدره (SD = .67).

1-2- أدوات جمع المعطيات: استخدمنا في هذا البحث عدة مقاييس وضعناها على شكل استبيان موحد في جزئين؛ الأول مؤلف من أسئلة ديموغرافية مثل الجنس، والعمر، ومستوى التعليم. والثاني مكوّن من فقرات المقاييس. وتمّ استخدام سُلّم ليكرت الخماسي للإجابة عن العبارات، بحيث يكون رقم 1 هو الأدنى (غير موافق أبداً)، ورقم 5 هو الأعلى (موافق جداً). وتوزعت الفقرات على الشكل الآتي:

أ- مقياس التوجه نحو السيطرة: قام الباحثان بترجمة النسخة المحدثة من هذا المقياس (Ho, Sidanius, Kteily, Sheehy-Skeffington, Pratto, Henkel, Foels & Stewart, 2015)، إلى اللغة العربية، وعرضاها على اختصاصي ترجمة، ثم تمت ترجمته مرة أخرى إلى اللغة الإنجليزية للتأكد من المطابقة للأصل. بعد ذلك عُرضت النسخة المترجمة على عينة مؤلفة من عشرة أشخاص للتأكد من مدى فهم الفقرات، وأجريت التعديلات اللازمة في ضوء تعليقاتهم. يتكوّن المقياس في شكله النهائي من 16 عبارة. ومن الأمثلة على الفقرات: "بعض المجموعات من الناس هم ببساطة أقل شأناً من المجموعات الأخرى"، "ينبغي أن يكون تحقيق المساواة بين المجموعات من الناس في المجتمع هو هدفنا". وبلغت درجة معامل ألفا كرونباخ (α = .785) وهي تشير إلى درجة ثبات جيّدة.

ويجب أن ننوه إلى أن هذه هي الترجمة الأولى لهذا المقياس بشكله الكامل، إذ لم نجد سوى دراسة واحدة فقط منشورة، تحتوي على نسخة مختصرة من المقياس (4 فقرات)، طُبّقت في 20 دولة، منها دولة عربية واحدة هي لبنان (Pratto et al, 2013).

ب- مقياس دعم الديمقراطية: يتألف هذا المقياس من 9 فقرات، ستة منها مأخوذة من أسئلة قياس الاتجاهات السياسية في المؤشر العربي (2018)،[5] ومن الأمثلة عليها: "تتسم الديمقراطيات بعدم الارتياح والخلاف"، و "لا تكون الديمقراطيات فعالة في الحفاظ على النظام العام". وثلاث فقرات من مقياس الاتجاهات الشعبوية الذي أعدته Schulz وآخرون (2017)، على سبيل المثال: " في الديمقراطية، من المهم مراعاة وجهات النظر المعارضة في عملية صنع القرار". وأظهر التحليل العاملي الاستكشافي للفقرات، باستخدام طريقة المحاور الأساسية مع التدوير المائل، أن تشبّع الفقرات يتراوح بين 490 و 884. أما معامل الثبات ألفا كرونباخ 68. = α، ومتوسط الارتباط الداخلي بين الفقرات Inter-item correlation mean يساوي 27.

ت- مقياس العدالة السياسية المُتَصَوَّرة: يقيس اتجاه الفرد نحو تحقّق العدالة السياسية في بلده، ويتكون من أربع فقرات؛ فقرتان أُقتبستا من دراسة (Kay & Jost, 2003)، وهما: "بشكل عام، يعمل النظام السياسي في بلدي كما ينبغي"، و "بشكل عام، أجد أن مجتمعنا عادل"، بينما أُخذت الفقرتان الثالثة والرابعة من تقرير المؤشر العربي (2018)، وهما: "سيادة القانون تنطبق بالتساوي على جميع المواطنين في بلدك"، "برأيك إلى أي مدى تعتقد بأنه يوجد احترام لمبدأ المحاكمة العادلة في بلدك". ومن أجل التحقّق من معامل ثبات هذه الفقرات تمّ إجراء اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيثُ بلغت درجة معامل الثبات 81. = α، بينما كان متوسط الارتباط الداخلي بين الفقرات يساوي 52.

ث- مقياس مدى قبول نتائج الانتخابات أو رفضها: يتألف هذا المقياس من ثلاث فقرات، تم الحصول عليها من تقرير المؤشر العربي (2018)، ومن الأمثلة عليها: "إلى أي مدى تقبل بوصول الأحزاب السياسية الدينية إلى السلطة، من خلال الانتخابات/صندوق الاقتراع"، وتم حساب معامل ألفا كرونباخ للفقرات الثلاث وكان يساوي (α = .67)، بينما كان متوسط الارتباط الداخلي بين الفقرات يساوي 42.

1-3 - إجراءات الدراسة: بعد إعداد الاستبيان بشكله النهائي تم تطبيقه إلكترونيّاً من خلال برنامج Qualtrics مع فئة الأكاديميين والمتعلمين، حيث

[5] https://www.dohainstitute.org/en/News/Pages/ACRPS-Releases-Arab-Index-2017-2018.aspx

تم التواصل معهم هاتفياً، وإرسال الرابط لهم، كما تم وضعه على موقع التواصل الاجتماعي Facebook، وتحديداً على إحدى مجموعات تضم تجمّع المصريين المقيمين في قطر، كما تمّ تطبيقه ورقياً مع فئة العمال والحرفيين ،حيث تم التواصل مع أفراد هذه الفئة وتحديد موعد لزيارتهم في مقر سكنهم.[6]

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد جمع البيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل؛ استخدم الباحثان برنامج (SPSS. 26)، وتمّت الاستعانة بمقياس النزعة المركزيّة (المتوسط الحسابي Mean)، ومقياس التشتّت (الانحراف المعياري Standard deviation) لوصف إجابات أفراد العيّنة بخصوص آرائهم واتّجاهاتهم، كما تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) للتأكّد من صحة الفرضيتين الأولى والثانية. وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد (Multiple linear regression) لمعرفة المتغيرات التي تساعدنا على التنبؤ بمدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات أو رفضها، كما استخدم الباحثان برنامج التحليل الإحصائي (Process v3.4 by Andrew F. Hayes) لإجراء تحليل الوسيط (Mediation analysis) بهدف اختبار الفرضية الثالثة.

ثالثاً: عرض النتائج

1- **العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة:**

تم حساب معاملات الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بين متغيرات مدى تقبّل الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية، والتوجه نحو السيطرة الاجتماعية، والعدالة السياسية المُتَصَوَّرة، ودعم الديمقراطية، كما هو موضّح في الجدول رقم (1).

جدول (1): معامل الارتباط والمتوسط والانحراف المعياري لدى عينة الدراسة (ن = 370)

	1	2	3	4
1- قبول/رفض نتائج الانتخابات				
2- التوجه نحو السيطرة الاجتماعية	-.264**			
3- العدالة السياسية المُتَصَوَّرة	-.373**	.224**		
4- دعم الديمقراطية	.397**	-.419**	-.282**	
المتوسط	3.85	2.12	1.60	3.39
الانحراف	.80	.50	.67	.55

** تشير إلى مستوى دلالة 001.>*p*

وبالنظر إلى هذه الجدول نرى أن مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات أو رفضها (*Mean* = 3.58, *SD* = .80) يرتبط ارتباطاً إيجابياً دالاً إحصائياً بدعم الديمقراطية (*Mean* = 3.93, *SD* = .55, *p* < .001, *r* =.40)، كما يرتبط ارتباطاً سلبياً دالاً إحصائياً بكلّ من التوجه نحو السيطرة الاجتماعية (*Mean* = 2.12, *SD* = .50, *p* < .001, -.26- =)، والعدالة السياسية المُتَصَوَّرة (*Mean* = 1.60, *SD* = .67, *p* < .001, -.37- = *r*). وبناءً عليه فإن الفرضية الأولى والثانية تحققتا.

وللتعرف على القدرة التنبؤية للتوجّه نحو السيطرة الاجتماعية، والعدالة السياسية المتصورة، ودعم الديمقراطية، لمدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، قمنا بإجراء تحليل الانحدار الخطي كما هو موضّح في الجدول (2) الآتي.

جدول (2): تحليل الانحدار الخطي المتعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التوجه نحو السيطرة الاجتماعية والعدالة السياسية المُتَصَوَّرة ودعم الديمقراطية)، والمتغير التابع (مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها)

	إلى أي مدى يقبل الأفراد نتائج الانتخابات السياسية أو يرفضونها				
	B	*SE*	β	*t*	*sig*
2- التوجه نحو السيطرة الاجتماعية	-.407	.352	-.083	-1.16	.249
3- العدالة السياسية المُتَصَوَّرة	-.330	.082	-.264	-4.03	.000
4- دعم الديمقراطية	.418	.107	.285	3.90	.000
R^2 = .24					

[6] يسكن العمال والحرفين في تجمعات سكنية.

ونلاحظ من هذا الجدول أن كلاً من متغيريّ العدالة السياسية المُتَصَوَّرة (*B* = -330, *SE* = .082, *p* < .001)، ودعم الديمقراطية يتنبآن بمتغير مدى تقبّل الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية (*B* = .418, *SE* = .107, *p* < .001)، بينما لا يتنبأ التوجه نحو السيطرة الاجتماعية بذلك (*B* = -.407, *SE* = .352, *p* = .249). ويشرح هذا النموذج حوالي 24% من التباين (R^2 = .24, $F_{(3,367)}$ = 18.82, p < .001).

2- **تحليل المتغيرّالوسيط:**

بناءً على نتائج قيم ارتباط بيرسون بين المتغيرات في الجدول (1)، ونتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في الجدول (2)؛ اعتبرنا أن شروط تحقق تحليل الوسيط mediation analysis متوفرة. كما أن نوع هذه الوساطة هي وساطة كليَّة بسبب اختفاء تأثير التوجه نحو السيطرة الاجتماعية على متغيّر مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، كما وضحه تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وعليه تم التحقّق من الفرضية الثالثة كما توضّحه النتائج في الجدول (3) الآتي.

جدول (3): يوضح معاملات الانحدارالخطأ المعياري، وملخص نموذج العلاقة بين التوجه نحو السيطرة الاجتماعية، ومدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها.

		M_1 (PPJ)				M_2 (Democ)				Y (A/R Election Outcomes)		
Antecedent		***Coeff.***	***SE***	***P***		***Coeff.***	***SE***	***P***		***Coeff.***	***SE***	***P***
X (SDO)	a_1	0.908	0.292	.002	a_2	-1.396	0.223	<.001	$\acute{C}$	-0.407	0.352	.249
M_1 (PPJ)		-	-	-	d_{21}	-.162	0.055	<.001	*b1*	-0.330	0.082	<.001
M_2 (Democ)		-	-	-	iM_2	-	-	-	*b2*	0.418	0.107	<.001
Constant	iM_1	0.961	0.210	<.001		5.063	0.166	<.001	i_Y	2.749	0.594	<.001
		R^2 = 0.050				R^2 = 0.213				R^2 = 0.238		
		$F(1, 369) = 9.652$, $P = .002$				$F(2, 368) = 24.627$, $p < .001$				$F(3, 367) = 18.821$, $p < .001$		

(PPJ)العدالة السياسية المتصورة, (Democ) دعم الديمقراطية, (SDO) التوجه نحو السيطرة الاجتماعية

(A/R Election Outcomes) مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها.

يوضّح هذا الجدول استخدام الانحدار لاختبار العلاقة بين التوجه نحو السيطرة الاجتماعية، ومدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، من خلال كل من متغيّر العدالة السياسية المُتَصَوَّرة، ومتغيرّ دعم الديمقراطية. وتوضح النتائج أن التأثير المباشر للتوجه نحو السيطرة الاجتماعية على مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها غير دال إحصائياً (*B* = -.407, *SE* = .352, *P* = .249). كما يؤثر التوجه نحو السيطرة الاجتماعية (*B* =.908, *SE* = .292, *P* = .002) على العدالة السياسية المُتَصَوَّرة تأثيراً إيجابياً. كما يؤثر التوجه نحو السيطرة الاجتماعية تأثيراً سلبيا دالاً إحصائياً (*B* = -1.249, *SE* = .225, *P* < .001) على دعم الديمقراطية. وتؤثر العدالة السياسية المُتَصَوَّرة تأثيراً سلبياً دالاً إحصائياً على كل من دعم الديمقراطية (*B* = -.162, *SE* = .055, *P* = .004) ومدى قبول الأفراد للانتخابات السياسية أو رفضها (*B* = -.330, *SE* = .082, *P* < 001). ويؤثر دعم الديمقراطية (*B* =.418, *SE* = .107, *P* < .001) على مدى قبول الأفراد للانتخابات السياسية أو رفضها تأثيراً إيجابياً دالاً إحصائياً.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد تأثير مباشر دال إحصائياً بين التوجه نحو السيطرة الاجتماعية، ومدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها؛ فإنه توجد تأثيرات غير مباشرة دالة إحصائياً عبر ثلاثة مسارات، وهي: **المسار الأول**، متغيّر التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يؤثر على متغير مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، من خلال متغير العدالة السياسية المُتَصَوَّرة (-.115, -.017). **المسار الثاني**، متغيّر التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يؤثر على متغير مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، من خلال متغيّر دعم الديمقراطية ((-.221, -.919) 95% Cl .180, *SE* = -.522, *B* = -). **والمسار الثالث**، متغير التوجه نحو السيطرة الاجتماعية يؤثر على متغير مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، من خلال كلّ من متغير العدالة السياسية المُتَصَوَّرة ومتغير دعم الديمقراطية على الترتيب ((-.011, -.155) 95% Cl .038, *SE* = -.062, *B* = -). أما بالنسبة للتأثير الكلي للتوجه نحو السيطرة الاجتماعية على مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها؛ فهو دال إحصائياً (*B* = -1.291, *SE* = .348, *P* < .001) وتبلغ قيمة R^2 حوالي 0.07.

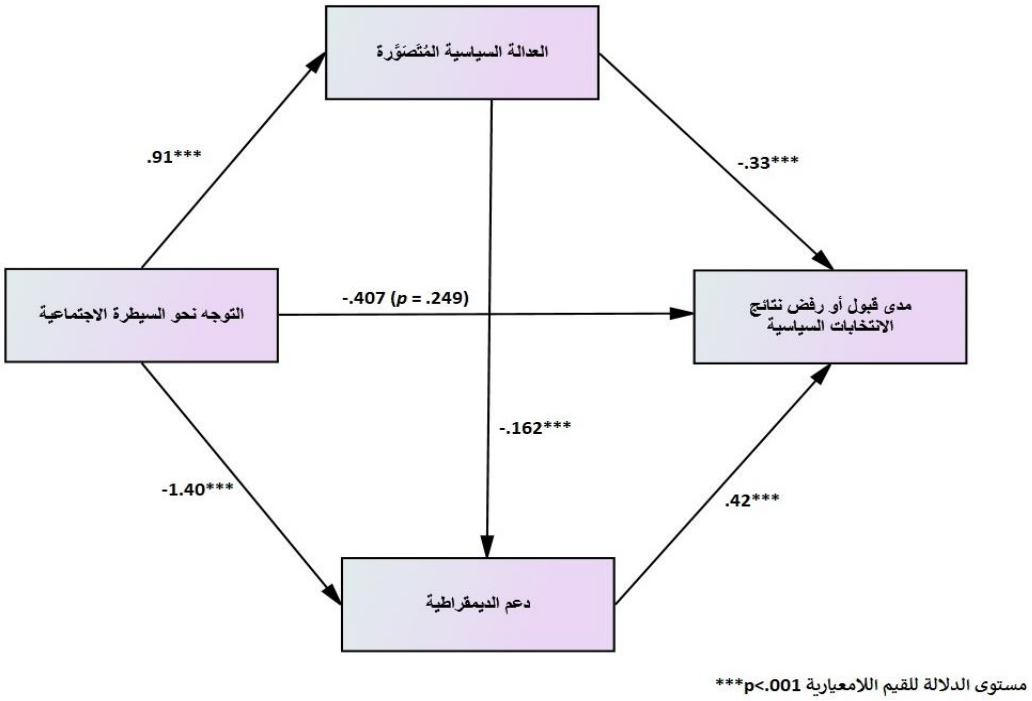

الشكل (2): العلاقة الوسيطة لكل من العدالة السياسية المُتَصَوَّرة ودعم الديمقراطية.

رابعاً: مناقشة النتائج

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على دور التوجه نحو السيطرة الاجتماعية في تفسير مدى قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية أو رفضها، من خلال كلّ من العدالة السياسية المُتَصَوَّرة، والموقف من دعم الديمقراطية. وقد أظهرت نتائج ارتباط بيرسون أن قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية يرتبط ارتباطاً سلبياً ذا دلالة إحصائية بمستوى التوجه نحو السيطرة الاجتماعية، ودعم اللامساواة، كما يرتبط ارتباطاً سلبياً ذا دلالة إحصائية بالعدالة السياسية المُتَصَوَّرة، أي أنه كلما ارتفع مستوى التوجه نحو السيطرة انخفض مستوى تقبّل الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية حين تكون مخالفة لمصالحهم، والأمر ذاته بالنسبة لمتغير العدالة السياسية المتصورة.

لذلك يمكننا القول إن الأفراد الذين يدعمون اللامساواة، ويؤيدون السيطرة على موارد الدولة؛ هم أولئك الذين لا يقبلون بنتائج الانتخابات السياسية، إذا ما أدت إلى فوز مرشح لا يحظى بتأييدهم السياسي. وهذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة حديثة لميوتز (Mutz, 2018)، حيث أظهر بحثه أن الفئات ذات الوضع المرموق سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، أو جميعها، تقاوم أية محاولات للتغيير السياسي والاجتماعي، وترى أن النظام السياسي القائم عادل، وبالتالي يزيد ذلك من احتمالية رفضها أن يحلّ أي حزب سياسي بديلاً عن النظام الحالي. ويمكننا تفسير ذلك، بالقول إن هذا الموقف منسجم مع مصالحها. كما أظهرت نتائج ميوتز أن قبول الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية يرتبط ارتباطاً إيجابياً بدعم الديمقراطية. حيث يكون الأفراد الذين يدعمون الديمقراطية السياسية ويؤمنون بالحريات السياسية وتداول السلطة؛ هم أولئك الذين يقبلون بنتائج الانتخابات السياسية، حتى لو أدت إلى فوز مرشح لا يؤيدونه. وفي هذه الحال، يمكن القول إن الموقف الداعم للديمقراطية منسجم مع تقبّل نتائج العملية الانتخابية. وفي كلتا الحالتين لا يدخل الفرد في إشكالية التناقض التي أطلق عليها فيستنجر "التنافر المعرفي" Cognitive Dissonance (Festinger, 1957).

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، بين التوجه نحو السيطرة الاجتماعية والاتجاه نحو الديمقراطية. فكلما كان التوجه نحو السيطرة مرتفعاً؛ كلما كان الاتجاه نحو الديمقراطية منخفضاً. أي يرى الفرد أنها أمر غير مرغوب فيه، وتهدد استقرار البلاد. ويمكن تفسير ذلك بأن التوجه نحو السيطرة يتناقض مع قيم الديمقراطية القائمة على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة. إذ ترى الفئة المسيطرة التي تريد أن تحافظ على وضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الديمقراطية تهديداً لمكانتها التي تتمتع بها، وتعتقد أن الديمقراطية تسمح بالفوضى، وتسمح لجماعات بالوصول إلى حقوق لا يستحقونها أصلاً، وبالتالي لا يمكن المحافظة على النظام العام واستقراره في ظل هذه الحال. وربما كان هذا ما يفسر أن 41,9% من أفراد عينة البحث يعارضون الديمقراطية، فهم يعتبرون أنفسهم، بوصفهم مغتربين في إحدى الدول الخليجية، من المحظوظين بالنسبة لمن بقيَ في مصر.

وبخصوص العلاقة الإيجابية بين التوجه نحو السيطرة الاجتماعية والعدالة السياسية المُتَصوَّرة؛ يرى الأفراد ذوو المستوى المرتفع من التوجه نحو السيطرة الاجتماعية أن النظام السياسي في مصر هو نظام عادل، ويعمل بكفاءة، ويدير الأمور السياسة بطريقة سليمة تحظى برضاهم، كما يرون المجتمع عادلاً بصفة عامة، وأنه لا يوجد ظلم في المحاكمات التي تتم داخل الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن الوضع الاجتماعي أو/و الاقتصادي أو السياسي (أو جميعها) الحالي للأفراد ذوي المستوى المرتفع من السيطرة الاجتماعية مرهون ببقاء النظام الحالي في البلاد. وبالتالي فإنهم يبررون وجوده. ويرجح الباحثان أن أولئك الذين يرون أن العدالة السياسية متحققة في مصر لديهم توجّه مرتفع نحو السيطرة الاجتماعية، ومن المستفيدين من وجود النظام الحالي، سواء كانت استفادة مباشرة (الامتيازات التي يتمتعون بها في مصر كالمشروعات صغيرة أو متوسطة داخل مصر، أو يعملون في وظائف بالدولة، ويعملون في قطر بعقود عمل، وحصلوا من جهة عملهم في مصر على إجازة بدون راتب)، أو كانت الاستفادة غير مباشرة (من حيث الأقارب الذين يعملون في أجهزة الدولة). كما أن الاستفادة غير المباشرة قد تكون في الشعور بالأمان عند دخول البلاد والإقامة فيها فترة الإجازة. وبحسب Van der Toom وآخرين (2015) فإن الشعور بالخوف والعجز يدفعان الأفراد إلى تبرير النظام وشرعنته، بل مساندته والدفاع عنه.

وأخيراً، بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن كلاً من العدالة السياسية المُتَصوَّرة ودعم الديمقراطية يتنبآن بمدى تقبّل الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية، في حين لم يتنبأ التوجه نحو السيطرة الاجتماعية بها، على الرغم من أن معامل ارتباط بيرسون كشف عن علاقة سلبية دالة إحصائياً بين المتغيرين، ويؤكد هذا لنا أن كلاً من العدالة السياسية المُتَصوَّرة ودعم الديمقراطية هما متغيران وسيطان، في العلاقة بين التوجه نحو السيطرة الاجتماعية ومدى تقبل الأفراد لنتائج الانتخابات السياسية.

وتخلص الدراسة إلى إن التوجّه المرتفع نحو السيطرة الاجتماعية واللامساواة، مرتبط بتبرير النظام السياسي القائم، وبالعدالة السياسية المُتَصوَّرة، وبعدم تقبّل نتائج الانتخابات حين تؤدي إلى نتيجة تتعارض مع مفهوم السيطرة الاجتماعية، حتى لو كانت هذه الانتخابات حرة ونزيهة. بينما يرتبط التوجّه المنخفض نحو السيطرة الاجتماعية، أي الإيمان بالمساواة الاجتماعية والعدالة في المجتمع، بدعم الديمقراطية، وبتقبّل نتائج الانتخابات، حتى لو أسفرت عن فوز مرشح منافس.

خامساً: الخاتمة والتوصيات

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعطي فكرة عن طبيعة الاختيارات السياسية لأفراد المجتمع المصري، كما أنها تساعد في التنبؤ بالسلوك الانتخابي والموقف منه. وكذلك فإن النتائج التي حصلنا عليها تزودنا برؤية واضحة عن تصورات أفراد المجتمع المصري، فيما يتعلق بالقيم الديمقراطية، وتقييمهم لأداء النظام السياسي الحالي من حيث العدالة السياسية، كما أنها تفسّر سبب اختلاف التفضيلات السياسية لدى المصريين، وتمدّنا برؤية واضحة عن حال الاستقطاب السياسي التي لا زالت قائمة بين أفراد الشعب المصري.

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية العديدة لهذه الدراسة؛ فإنها تعاني من بعض نقاط الضعف، أو المحدِّدات، وهي: **أولاً**، حجم عينة الدراسة المتواضع، الأمر الذي يفرض علينا الحذر البالغ في مسألة تعميم النتائج، فعلى الرغم من توزيع الباحثين الاستبيان على عدد كبير من أفراد العينة محل الدراسة؛ فإن نصفهم تقريباً امتنع عن المشاركة. ويعتقد الباحثان أن حساسية الموضوع المدروس، والتوتر السياسي، والخوف من الملاحقات الأمنية في حال العودة إلى مصر، جميعها أسباب لعبت دوراً سلبياً في هذا الأمر. **ثانياً**، كان يجب أن نستخدم مقياساً للتحقق من صدق استجابة أفراد العينة، إذ ربما، وللأسباب السابقة ذاتها، كان ثمّة نوع من التحيز المقصود، وهذا بالتأكيد يؤثر على النتائج. **ثالثاً**، أجريت الدراسة على عينة من المصريين المغتربين المقيمين في قطر، وليس من المصريين المقيمين في مصر، وهذا أمر ذو حدين؛ فربما شعر المستجيبون بالأمان أكثر، حيث يمكنهم الإجابة عن الأسئلة الحساسة بدرجة من الحرية أكبر مما إذا كانوا داخل مصر، ولكن في الوقت نفسه، فإن أفراد العينة المغتربين يتمتعون بمستوى معيشي أفضل من نظرائهم في مصر، كما أنهم بعيدون نوعاً ما عن الأحداث والتغيرات السياسية والاجتماعية التي تمر بها مصر. **رابعاً**، أجريت الدراسة الحالية على مجتمع يمر بظروف سياسية مضطربة ومتقلبة بعد فترة استقرار وركود سياسي دامت عدّة عقود. ففي آخر عشر سنوات تغيّر نظام الحكم في مصر ثلاث مرات، وربما أثّرت هذه التقلبات السريعة على استجابة أفراد العينة.

بناءً على ما سبق، وفي ضوء النتائج التي حصلنا عليها والمحددات التي أشرنا إليها، نوصي باعتبار هذه الدراسة خطوة أولية أو تمهيدية لدراسات لاحقة، نتجاوز فيها نقاط الضعف التي أشرنا إليها . كما نوصي بإجراء دراسات مقارنة من النوع نفسه، بحيث يكون أفراد العينة من عدّة مجتمعات وسياقات سياسية عربية وغربية مختلفة، مما يعني إمكانية أكبر لتعميم النتائج. ونظراً لأهمية الموضوع المطروح على مستوى صانعي القرار، وعلى المستوى الأكاديمي البحثي؛ نوصي بأن يتوجّه علماء النفس الاجتماعيين وعلماء الاجتماع العرب إلى المزيد من هذا النوع من الدراسات.

References

Anderson, C. J. (2012). How electoral systems shape what voters think about democracy. *conference on" Duty and Choice: Participation and Preferences in Democratic Elections", Montreal, QC*.

Armbrust, W. (2013). The Trickster in Egypt's January 25th Revolution. *Comparative Studies in Society and History*, *55*(4), 834-864.

Barceló, J. (2017). National personality traits and regime type: a cross-national study of 47 countries. *Journal of Cross-Cultural Psychology*, *48*(2), 195-216.

Bergh, R., Sidanius, J., and Sibley, C. G. (2015). Dimensions of Social Dominance: Their Personality and Socio-political Correlates within a New Zealand Probability Sample. *New Zealand Journal of Psychology*, 44(2).

Blaydes, L. (2010). Elections and distributive politics in Mubarak's Egypt. Cambridge University Press.

Brandt, M. J., & Reyna, C. (2017). Individual differences in the resistance to social change and acceptance of inequality predict system legitimacy differently depending on the social structure. *European journal of personality*, *31*(3), 266-278.

Center, C. (2012). Presidential Election in Egypt: Final Report May–June 2012.

Columbia University (NY). Bureau of Applied Social Research. (1944). *The People's Choice. How the voter makes up his mind in a presidential campaign. By Paul F. Lazarsfeld, Bernard Berelson, Hazel Gaudet*. Duell, Sloan & Pearce.

Dahl, R. (1998). On democracy. New Haven & London: Yale University Press.

Duckitt, J. (2006). Differential effects of right-wing authoritarianism and social dominance orientation on outgroup attitudes and their mediation by threat from and competitiveness to outgroups. *Personality and Social Psychology Bulletin*, *32*(5), 684-696.

Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance* ,Vol. 2. Stanford university press.

Gürşimşek, I., & Göregenli, M. (2006). Humanistic attitudes, values, system justification, and control beliefs in a Turkish sample. *Social Behavior and Personality: an international journal*, *34*(7), 747-758.

Harnish, R. J., Bridges, K. R., Gump, J. T. (2018). Predicting economic, social, and foreign policy conservatism: the role of right-wing authoritarianism, social dominance orientation, moral foundations orientation, and religious fundamentalism. *Current Psychology*, *37*(3), 668-679.

Ho, A. K., Sidanius, J., Kteily, N., Sheehy-Skeffington, J, Pratto, F., Henkel, K. E., Foels, R., & Stewart, A. L. (2015). The nature of social dominance orientation: Theorizing and measuring preferences for intergroup inequality using the new SDO7 scale. *Journal of Personality and Social Psychology*, 109(6), 1003-1028.

Holt, L. F., & Sweitzer, M. D. (2018). More than a black and white issue: ethnic identity, social dominance orientation, and support for the black lives matter movement. *Self and Identity*, 1-16.

Houle, C. (2009). Inequality and democracy: Why inequality harms consolidation but does not affect democratization. *World politics*, *61*(4), 589-622.

Houghton, D. (2014). Political Psychology Situations, Individuals, and Cases. New York: Routledge.

Howard, M. M., & Roessler, P. G. (2006). Liberalizing electoral outcomes in competitive authoritarian regimes. *American Journal of Political Science*, *50*(2), 365-381.

Jost, J. T., & Andrews, R. (2011). System justification theory. *The encyclopedia of peace psychology*.

Jost, J. T., Banaji, M. R., & Nosek, B. A. (2004). A decade of system justification theory: Accumulated evidence of conscious and unconscious bolstering of the status quo. *Political psychology*, *25*(6), 881-919.

Jost, J. T., Glaser, J., Kruglanski, A. W., & Sulloway, F. J. (2003).Political conservatism as motivated social cognition. *Psychological bulletin*, *129*(3), 339.

Jost, J. T., & Sidanius, J. (Eds.). (2004). *Political psychology: Key readings*. Psychology Press.

Kay, A.C., & Jost, J.T. (2003). Complementary justice: Effects of "poor but happy" and "poor but honest" stereotype exemplars on system justification and implicit activation of the justice motive. *Journal of Personality and Social Psychology***,** 85(5), 823-837.

Kekic, L. (2007). The Economist Intelligence Unit's index of democracy. *The Economist*, *21*, 1-11.

Kern, M. L., & Friedman, H. S. (2008). Do conscientious individuals live longer? A quantitative review. *Health psychology*, *27*(5), 505.

Kugler, M., Jost, J. T., & Noorbaloochi, S. (2014). Another look at moral foundations theory: Do authoritarianism and social dominance orientation explain liberal-conservative differences in "moral" intuitions? *Social Justice Research*, *27*(4), 413-431.

Lalljee, M., Laham, S.M. & Tam, T. Unconditional respect for persons: A social psychological analysis. *Gruppendynamik* 38**,** 451–464 (2007) doi:10.1007/s11612-007-0037-0

Meltzer, A. H., & Richard, S. F. (1981). A rational theory of the size of government. *Journal of political Economy*, *89*(5), 914-927.

Mutz, D. C. (2018). Status threat, not economic hardship, explains the 2016 presidential vote. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, *115*(19), E4330-E4339.

Robbins, M. (2015). After the Arab Spring: People Still Want Democracy. *Journal of Democracy* 26(4), 80-89. Johns Hopkins University Press.Retrieved March 29, 2019, from Project MUSE database.

Pratto, F., Sidanius, J., Stallworth, L. M., &Malle, B. F. (1994). Social dominance orientation: A personality variable predicting social and political attitudes. *Journal of personality and social psychology*, *67*(4), 741.

Schmitt, D. P., Realo, A., Voracek, M., & Allik, J. (2008). Why can't a man be more like a woman? Sex differences in Big Five personality traits across 55 cultures. *Journal of personality and social psychology*, *94*(1), 168.Schoen, H., & Schumann, S. (2007).Personality traits, partisan attitudes, and voting behavior.Evidence from Germany. *Political psychology*, *28*(4), 471-498.

Schulz, A., Müller, P., Schemer, C., Wirz, D. S., Wettstein, M., & Wirth, W. (2017).Measuring populist attitudes on three dimensions. *International Journal of Public Opinion Research*, 30(2), 316-326.

Sidanius, J., Sinclair, S., & Pratto, F. (2006). Social Dominance Orientation, Gender, and Increasing Educational Exposure 1. *Journal of Applied Social Psychology*, *36*(7), 1640-1653.

Sidanius, J., Pratto, F., & Bobo, L. (1994). Social dominance orientation and the political psychology of gender: A case of invariance? *Journal of Personality and Social Psychology*, *67*(6), 998.

Sidanius, J., Pratto, F., Van Laar, C., & Levin, S. (2004). Social dominance theory: Its agenda and method. *Political Psychology*, 25(6), 845-880.

Sodaro, M. J., & Collinwood, D. W. (2004). *Comparative politics: A global introduction*. McGraw-Hill Companies.

Van der Toorn, J., & Jost, J. T. (2014). Twenty years of system justification theory: Introduction to the special issue on "Ideology and system justification processes".

Van der Toorn, J., Feinberg, M., Jost, J. T., Kay, A. C., Tyler, T. R., Willer, R., &Wilmuth, C. (2015). A sense of powerlessness fosters system justification: Implications for the legitimation of authority, hierarchy, and government. *Political Psychology*, *36*(1), 93-110.

Vanhanen, T. (2004). *Democratization: A comparative analysis of 170 countries*. Routledge.

Vargas-Salfate, S., Paez, D., Liu, J. H., Pratto, F., & Gil de Zúñiga, H. (2018). A comparison of social dominance theory and system justification: The role of social status in 19 nations. *Personality and Social Psychology Bulletin*, *44*(7), 1060-1076.

Vassar, B. M. (2006). *Internal Structure Assessment of Two Measures of World mindedness and Their Relationship with Cultural Pluralism, Social Distance, and Social Dominance Orientation* .Doctoral dissertation, Oklahoma State University.

Wagner, A. F., Schneider, F., & Halla, M. (2009).The quality of institutions and satisfaction with democracy in Western Europe—A panel analysis. *European Journal of Political Economy*, 25(1), 30-41.

Zimmerman, J. L., & Reyna, C. (2013). The meaning and role of ideology in system justification and resistance for high-and low-status people. *Journal of Personality and Social Psychology*, 105(1), 1.

Websites

Egypt's 2012 Election: Free, Fair, and Polarizing. (2012). US. Retrieved on 08/06/2012 athttps://theglobalobservatory.org/2012/06/outcome-of-the-egypt-election-2012/

How the world is reacting to Boris Johnson's landslide victory. (2019). US. Retrieved in 13/12/2019 at: https://www.washingtonpost.com/world/2019/12/13/how-world-is-reacting-boris-johnsons-landslide-victory/

Muhammadu Buhari wins Nigerian election with 56% of the vote. The guardian (2019). UK. Retrieved on 27/02/2019 at https://www.theguardian.com/world/2019/feb/26/muhammadu-buhari-to-claim-victory-in-nigerias-presidential-election

Nigeria's Buhari wins re-election, challenger rejects vote. Al Jazeera (2019). Qatar. Retrieved on 27/09/2019 at https://www.aljazeera.com/news/2019/02/buhari-reelected-nigeria-president-electoral-commission-190227033031779.html

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/1/22